

تطور مبدأ الأولويات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية بين سنتي 1946-1962.

د. أمحمد بوحوم

جامعة ابن خلدون * تيارت *

تاريخ النشر: 20/05/2018

تاريخ التحكيم 17/09/2018

تاريخ الايداع: 23/08/2018

مقدمة: عرف التيار التحرري منذ تشكيل حزب الشعب الجزائري وإلى غاية الاستقلال عدة تطورات في مجال تحديد أولويات العمل السياسي والعسكري ، بناء على الأهداف المسطرة لكل مرحلة ، والظروف المحيطة بها سواء من الجانب الجزائري أو الفرنسي ، وما تقتضيه كل مرحلة من مراحل الكفاح من أساليب العمل وتحدد الإستراتيجيات التي تهدف في مجملها إلى تسخير مختلف القدرات الوطنية المتاحة ، لمواجهة قوة استعمارية تتوفر على الإمكانيات المادية ، البشرية ، والتجارب التنظيمية. مما أدى بتحدد الأولويات لدى حركة انتصار الحريات الديمقراطية والهيئات المنبثقة عنها مثل المنظمة الخاصة ثم جبهة التحرير الوطني ، التي جددت هي الأخرى مبادئ أولوياتها بغية تجسيد الهدف الأسمى الذي شكلت من أجله ، وهو استرجاع السيادة الوطنية . وعليه جاء ذلك المبدأ في ظاهره متجدد ومتغير ، وفي حقيقة أمره متجانس ومتطور مع طبيعة الكفاح وآليات العمل المطبقة في الميدان.

فما هي أهم التطورات التي ميزت مبدأ الأولويات لدى الحركة الوطنية ، والثورة التحريرية بين سنتي 1946 - 1954 ؟ وهل تطور مبدأ الأولويات خلال الثورة التحريرية ناجم عن تغيير في موازين قوى الهيئات الثورية وأماكن تواجدها ، أم في تطور استراتيجيات الثورة في حد ذاتها ؟

أ) تطور مبدأ الأولويات قبل اندلاع الثورة التحريرية ، يعد مبدأ الاستقلال من المبادئ الأساسية التي شكل من أجلها حزب الشعب الجزائري ، حيث قال بن يوسف بن خدة⁽¹⁾ « كان مطلب الاستقلال هو الشغل الشاغل لحزب الشعب الجزائري»⁽²⁾ وكانت من بين الاهتمامات الأساسية لقادة حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، هي أنهم أعطوا « الأولوية للعمل المسلح الذي يعد السبيل الوحيد ... إلى تحقيق الاستقلال الوطني»⁽³⁾. ولتجسيد هذا المبتغى ميدانيا قام قادة الحركة ، خاصة أولئك الذين تشبثوا بخيار الحل العسكري كوسيلة مثلى لاسترجاع السيادة الوطنية ، بعدة خطوات تنظيمية من أجل تحقيق تلك الغاية ، تتمثل فيما يلي:

1) المبادئ التي أقرتها المنظمة الخاصة : شكلت المنظمة الخاصة⁽⁴⁾ من أجل وضع الأسس التنظيمية و تحضير الإمكانيات المادية والبشرية الضرورية للثورة المرتقبة⁽⁵⁾ وبما أن تشكيلها كان أجل الإعداد العام للثورة فقد وضعت لها مجموعة من الأولويات ، التي من بينها :

- إعطاء الأولوية للعمل المسلح والشروع في الإعداد له⁽⁶⁾ من جميع النواحي القانونية ، المادية والبشرية.⁽⁷⁾ باعتبار هذا الخيار هو الحل الوحيد الذي يمكن قادة المنظمة من استرجاع السيادة الوطنية.⁽⁸⁾ وذلك بعدما تيقن مناضلو حزب الشعب الجزائري ، لا سيما دعاة الخيار العسكري منهم بأن العمل السياسي لم يعد مجدي.

- الإهتمام بالمجالين السياسي والعسكري معا: فالعمل السياسي يقوم بتعبئة الرأي العام الوطني ، ويوضح للجزائريين أهداف العمل العسكري ، ووسائله وكيفية تطبيقه في الميدان ، باعتبار الثورة التي يعملون على التحضير لها ذات بعد شعبي من حيث الإعداد ، التنفيذ والأهداف. أما العمل العسكري فهو الوسيلة المثلى التي يمكن بواسطتها إسترجاع السيادة الوطنية.⁽⁹⁾ كما أولت المنظمة اهتماما بالعمل الدبلوماسي قصد التعريف بالقضية الجزائرية لدى الجامعة العربية والأمم المتحدة ، ولدى حركات التحرر العالمية ، مع التركيز على منطقة المغرب العربي.⁽¹⁰⁾ ولم تكتف المنظمة الخاصة بالسعي لكسب تأييد المنظمات الدولية ، بل عمدت إلى وضع مخطط لنقل ميدان الحرب إلى التراب الفرنسي بغية إشعار سلطات الخصم بالخطر وجعلهم يقومون بدور الدفاع بدلا من الهجوم ، وكذا السعي لاستمالة الرأي العام الفرنسي والدولي⁽¹¹⁾ ، بالإضافة إلى استغلال فرصة ظهور حركات

التحرر لا سيما في قارتي إفريقيا و آسيا من أجل تأليب الرأي العام ضد الاستعمار القديم ، وخاصة الفرنسي منه كما استغلت فرصة الحرب الباردة بهدف كسب القوى الكبرى من كلا المعسكرين.⁽¹²⁾ ومن هنا يمكن القول بأنه إذا كانت المنظمة الخاصة في شكلها الظاهري ذات طابع شبه عسكري ، لكنه في حقيقة أمرها تهدف إلى تحقيق غاية سياسية تتمثل في استرجاع السيادة الوطنية ، ومن أجل ذلك استخدمت كل الأساليب المتاحة ، لكنها وضعت في مقدمة أولوياتها الكفاح المسلح الذي يعد الوسيلة الأساسية لتحقيق الاستقلال.

2) المبادئ التي أقرتها اللجنة الثورية للوحدة والعمل : شكلت اللجنة الثورية للوحدة والعمل بتاريخ 23 مارس 1954 ، بمدرسة الرشاد التابعة لحركة انتصار الحريات الديمقراطية بالجزائر العاصمة ، وتتكون هيأتها القيادية من أربعة شخصيات هم محمد بوضياف ومصطفى بن بولعيد عن قداماء المنظمة الخاصة ، و محمد دخلي وعبد الرحمان بوشبوبة عن اللجنة المركزية.⁽¹³⁾ وحددت مجموعة من الأولويات لهذه اللجنة ، أهمها:

- **توحيد صفوف المناضلين :** تجنبا لمزيد من الانشقاق ، بعد الأزمة التي عرفتتها حركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1953.⁽¹⁴⁾ واعتبر محمد بوضياف هذه اللجنة ، أنها حركة رأي تهدف إلى توحيد صفوف المناضلين ، وهي بذلك ليست بمنظمة ولا بحزب.⁽¹⁵⁾ لأن أي عمل ثوري لا يتأتى إلا بتوحيد صفوف المناضلين الذين يتبنون الفكر التحرري ، وناضلوا من أجل تجسيده في الواقع.⁽¹⁶⁾ عن طريق لجنة تعبر عن الرأي العام و بإمكانها جمع شمل الفرقاء و القيام بالدعوة إلى عقد مؤتمر ديمقراطي يشمل معظم إدارات الحزب، ويرجى منه تشكيل قيادة ثورية تستجيب لتطلعات المناضلين.⁽¹⁷⁾ وبهذا يمكن القول بأن اللجنة الثورية للوحدة والعمل وضعت في مقدمة أولوياتها رص صفوف مناضلي الحركة كشرط أساسي قبل الانتقال إلى العمل المسلح ، ثم استمالة مناضلي الأحزاب الأخرى إن أمكن ذلك ، وإذا كانت اللجنة لم تتمكن من توحيد مناضلي الحزب إلا أنها تمكنت من جمع بعض مناضلي المنظمة الخاصة الذين اعتبروا فيما بعد كنواة للعمل المسلح.⁽¹⁸⁾ في بداية الثورة التحريرية.

- **الإعداد للعمل المسلح :** والذي يحتاج إلى توحيد الصفوف أولا ثم البحث عن الوسائل التنظيمية والإمكانات المادية التي تساعد على الانتقال من النضال السياسي إلى الكفاح المسلح ، وفقا للمخطط السياسي والعسكري الذي وضعته المنظمة الخاصة ، واسترجاع ما يمكن استرجاعه من الإمكانات التي سخرت للمنظمة قبل اكتشافها وكذا كل التحضيرات التي تصب في مجال الإعداد للعمل المسلح.⁽¹⁹⁾ وبهذا يمكن القول بأن كل عمل قامت به اللجنة سواء كان في ظاهره سياسي ، أو اجتماعي فإن المراد منه هو تعبئة كل القدرات المتوفرة للثورة المرتقبة.

وبذلك تكون تلك اللجنة قد شكلت لغرض محدد يتمثل في استمالة المركزين إلى جانب أعضاء المنظمة الخاصة بغية الانتقال للعمل المسلح في أقرب وقت ممكن ، وإن كانت تلك الغاية لم تتحقق بسبب تباين أهداف كل من أعضاء المنظمة الخاصة وأعضاء اللجنة المركزية.⁽²⁰⁾ ورغم أن اللجنة قد حلت بتاريخ 20 جويلية 1954 ولم يعد لها وجود في الواقع.⁽²¹⁾ أما أعضاؤها فقد واصلوا عملهم المتمثل في الإعداد للثورة المسلحة.⁽²²⁾ وهو ما يؤكد بأن الذين واصلوا العمل السياسي والعسكري المفضي إلى تفجير الثورة هم الذين كانوا على قناعة باختيار الحل العسكري كوسيلة لتحقيق الاستقلال ، وهم أعضاء المنظمة الخاصة ، في حين تراجع أعضاء اللجنة المركزية لأن هدفهم كان تقوية صفوفهم ضد المصاليين ، وليس بهدف التعجيل باندلاع الثورة.

3) القرارات الصادرة عن اجتماع مجموعة 22 : عقد الاجتماع التاريخي المعروف باجتماع مجموعة الاثنين والعشرين بتاريخ 25 جوان 1954⁽²³⁾ حضره اثنان وعشرون عضوا⁽²⁴⁾ وركز الحاضرون اهتمامهم على عدة أولويات تتمثل فيما يلي :

- إيجاد قيادة مركزية : تتولى مهمة الإعداد للثورة ثم تسييرها ، فأنتخب محمد بوضياف كمنسق وطني لذات الغرض، حيث قام بانتقاء مساعديه الأربعة وهم ، محمد العربي بن مهيدي ، مصطفى بن بولعيد ، ديدويوش مراد ورايح بيطاط.⁽²⁵⁾ وبذلك تكون قد انبثقت عن هذا الاجتماع أول هيئة قيادية وطنية خططت وحضرت للعمل المسلح ووزعت المهام القيادية فيما بينها تمثلت في قادة المناطق الخمس ، والمنسق الوطني ، والذين عرفوا بالقادة التاريخين إضافة لأعضاء الوفد الخارجي الثلاثة ، وهم أحمد بن بلة ، حسين أيت أحمد ومحمد خيضر.

الانتقال الفوري إلى العمل المسلح : بعد أخذ ورد بين الأعضاء الذين حضروا الاجتماع ، خاصة فيما يتعلق بالشروط المادية والبشرية التي يجب أن تتوفر ، والفترة الزمنية التي يمكن تحديدها قبل تحديد تاريخ لاندلاع الثورة وبعد نقاش صريح بين الأعضاء ، اتفقوا في الأخير على حتمية تفجير الثورة في أقرب الأجل ، وفي ذلك يعبر محمد عباس نقلا عن محمد لعموري ((كان المشاركون متفقين حول فكرة الثورة))⁽²⁶⁾ أما عمار بن عودة ، أحد أعضاء المجموعة ، فيقول بأن ((كل الأعضاء الذين حضروا الاجتماع كانوا مقتنعين بأن الاستقلال لا يتحقق بالانتخابات وبالمنهج السياسي الفارغ))⁽²⁷⁾ و بما أن مجموعة الاثنين والعشرين حددت الفترة الزمنية التي يمكن أن تفجر فيها الثورة والتي لا يجب أن تتعدى الستة أشهر حسب رواية محمد لعموري⁽²⁸⁾ فإن كل أعمال اللجنة من تاريخ انعقاد

الاجتماع بتاريخ 25 جوان إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية ليلة أول نوفمبر 1954 انصبت حول مختلف التحضيرات السياسية ، المادية والبشرية بهدف تفجير الثورة في المدة المحددة.

-استمالة منطقة القبائل: نظرا لعدم حضور ممثلي منطقة القبائل اجتماع مجموعة الإثنين والعشرين ، لقناعتهم بأن شرعية حركة انتصار الحريات الديمقراطية لا تزال ممثلة في شخصية رئيس الحركة أحمد مصالي الحاج.⁽²⁹⁾ وبما أن المبدأ الذي اتفق عليه الأعضاء الذين حضروا الاجتماع يتمثل في البعد الوطني والشمولي للثورة ، وانطلاقا من البعد الاستراتيجي لمنطقة القبائل المتمثل في كونها تتوسط البلاد ، وذات طابع تضاريسي يتميز بالانحدار ، ومغطى بالنباتات الكثيفة ، وهو ما ما يتلاءم مع حرب العصابات.⁽³⁰⁾ فضلا عن كون أبناء المنطقة كانوا مسلحين ومستعدين للكفاح المسلح منذ تشكيل المنظمة الخاصة.⁽³¹⁾ وهو ما جعل محمد بوضياف ومصطفى بن بولعيد يقدران أهمية المنطقة ويكتفان الاتصالات مع كريم بلقاسم وعمر أوعمران ، ورغم صعوبة الاتفاق في بداية الحوار إلا أن جماعة بوضياف تمكنت من الاتفاق مع ممثلي منطقة القبائل حول الهدف المنشود المتمثل في العمل المسلح كوسيلة مثلى لتحقيق الاستقلال.⁽³²⁾ وهو ما أدى إلى تحقيق الإجماع الوطني حول الأولويات التي حددتها مجموعة الاثنين والعشرين ولم يبق سوى العمل الجماعي لتجسيدها في الميدان.

وحسب رواية عمار بن عودة فإن تحفظ عمر أوعمران من انضمام منطقتهم إلى لجنة الخمس يكمن في اعتقاده بأن المركزين هم الذين كانوا وراء تشكيل اللجنة.⁽³³⁾ ولما تأكدا كريم و أوعمران من مدى جدية أعضاء لجنة الخمس في العمل بشتى الوسائل المتوفرة للانتقال إلى العمل المسلح ، وأن عملهم بعيد عن تأثير المصالحين والمركزين ، انضموا للجنة وأصبح كريم العضو السادس فيها.⁽³⁴⁾ ومن هنا يمكن أن نستشف بأن ممثلي منطقة القبائل وفي مقدمتهم كريم بلقاسم وعمر أوعمران لم يكونوا معارضين للعمل المسلح الذي نادى به المنظمة الخاصة ثم أعضاء مجموعة الاثنين والعشرين ، بدليل التحضيرات المادية والبشرية التي قاموا بها في الميدان ، ومن ثم فإن الاختلاف لم يكن حول المبدأ وإنما حول نوعية الإطارات التي تتولى قيادة الثورة المرتقبة.

- تجديد المسعى لاستمالة المركزين والمصالحين : إذا كانت اللجنة الثورية للوحدة والعمل قد حاولت توحيد صفوف مناضلي الحركة قبل أن تنتقل للعمل المسلح ، ولم تحقق هذا الهدف ، فإن مجموعة 22 قد جددت نفس المسعى على أمل رص صفوف مناضلي الحركة كخطوة أولية قبل أن تقوم بتطبيق توصيات الاجتماع ، إلا أن

ذلك لم يتجسد في الواقع ، حيث عبر رابح بيطاط عن المركزين قائلا ((كنا نعتقد أنه بالإمكان ربحهم إلى جانبنا)) ثم يقول ((ولما قررنا إعلان الثورة جاءتهم أوامر بالتخلي عنا))⁽³⁵⁾ لأن هدف المركزين لم يكن التعجيل باندلاع الثورة بقدر ما يتمثل في كسب أعضاء المنظمة الخاصة لتقوية صفوفهم ضد المصاليين الذين حاولت مجموعة بوضياف كسبهم أيضا إلى صفها ، لكن بعد عدة لقاءات مع عضوي المكتب السياسي و هما أحمد مزغنة ومولاي مرباح ، تبين عدم جوى مواصلة الحوار مع المصاليين ، وفضلوا الاعتماد على النفس.⁽³⁶⁾ وإذا كانت مجهودات أعضاء لجنة الست قد باءت بالفشل فيما يتعلق بتوحيد مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية فإنها تمكنت من كسب القاعدة الشعبية المقتنعة بالخيار العسكرية لاسترجاع السيادة الوطنية.

(ب) المبادئ التي أقرتها القيادة التاريخية : وضعت القيادة التاريخية⁽³⁷⁾ جملة من المبادئ الأساسية لتجسيد البرنامج السياسي والعسكري الذي أعدته للثورة التحريرية ، ومن بين تلك المبادئ نذكر:

1) أولوية الداخل عن الخارج: يعد هذا المبدأ من المبادئ التي وضعتها القيادة التاريخية قبيل اندلاع الثورة التحريرية ، و لهذا المبدأ جملة من المبررات ، والتي من بينها على حد تعبير محمد بوضياف ، حيث قال ((وهو مبدأ عادل في جوهره ، بقدر ما يدل على أنه لا يمكن القيام بأي شيء دون موافقة الذين يكافحون في الميدان))⁽³⁸⁾ وذلك انطلاقا من كون الهيئات القيادية في الداخل على مستوى مختلف هياكل الثورة هي أدري بواقعا من غيرها من القادة الذين يمثلون الثورة في الخارج.⁽³⁹⁾ بالإضافة إلى أن هذا المبدأ يتماشى وطبيعة الثورة الجزائرية التي تتميز بطابعها الشعبي المدعم للكفاح المسلح ، الذي يخوضه المجاهدون في الداخل بدعم من الفئات الشعبية ، ومن هنا فإن صيغة الأفضلية لا تكمن في الأشخاص ، سواء كانوا في الداخل أو الخارج ، لأنهم كلهم ينتمون لفئة القيادة التاريخية ، وإنما أعطيت الأولوية لميدان الحرب وهو الداخل ، وحتى لا يكون ذلك الميدان خاضعا لأي تأثيرات خارجية.⁽⁴⁰⁾ وانطلاقا من هذه القناعات فإن مبدأ أولوية الداخل عن الخارج لم تطرح حوله قبيل اندلاع الثورة أو في بدايتها أي ردود فعل من قبل أعضاء الوفد الخارجي للثورة الذين كانوا متأكدين بأولوية الميدان ، كما لم تطرح مشكلة الزعامة في القيادة بين القادة التاريخيين التسعة ،عكس ما سيحدث بعد تأكيد هذا المبدأ في مؤتمر الصومام.

2) تطبيق مبدأ لا مركزية القيادة: انطلاقا من المساحة الشاسعة للبلاد ، والتباين الكبير في خصوصية كل منطقة تاريخية على حدى ، سواء من النواحي الطبيعية و البشرية ، الإمكانيات الاقتصادية ، وكذا من حيث كثافة القوات العسكرية وشبه العسكرية للمحتل وإستراتيجيته المطبقة في أي منطقة.⁽⁴¹⁾ مما استوجب إعطاء حرية التصرف الكاملة لأعضاء مجالس المناطق⁽⁴²⁾ لتسيير مناطقهم في شتى المجالات السياسية و العسكرية ، قصد التمكن من استغلال مختلف القدرات المادية والبشرية بطريقة عقلانية.⁽⁴³⁾ كما أن تحميل المسؤولية لقادة المناطق ونوابهم قصد اندلاع الثورة ثم انتشارها يعطي للثورة بعدها الوطني والشمولي .⁽⁴⁴⁾ وأدى هذا النمط من القيادة الذي اتبع خلال المرحلة الممتدة من بداية اندلاع الثورة إلى تاريخ انعقاد مؤتمر الصومام ، إلى تمكين كل منطقة من التكيف مع واقعها العام طبقا للخصوصيات التي تتميز بها.⁽⁴⁵⁾

وبهذا يمكن القول بأن أسلوب القيادة اللامركزية للثورة التحريرية في مرحلتها الأولى في المجالين السياسي والعسكري أملت ظروف خاصة ناتجة عن عدم وجود هيئة تنسيق مقيمة في الداخل، واضطرار المنسق محمد بوضياف إلى مغادرة التراب الوطني للإعلان عن الثورة ونشر بيان أول نوفمبر ، وعدم تمكنه من العودة إلى الميدان فضلا عن رغبة القيادة الثورية في إعطاء مرونة للعمل الثوري في مجال التسيير واستمالة القاعدة الشعبية لصالح الثورة ، بغرض الحصول على الدعم المادي والبشري. لكن لما عقد مؤتمر الصومام وشكلت الهيئات الوطنية تم استبدال الحكم اللامركزي بالحكم المركزي.⁽⁴⁶⁾ وظل نظام القيادة المركزية معمولاً به حتى الاستقلال.

ج) المبادئ التي أقرها مؤتمر الصومام :عقد مؤتمر الصومام لتحقيق عدة غايات تنظيمية وهيكلية ، والتي تتمثل في عقد لقاء تقييمي للثورة ، بعدما فشل أعضاء القيادة التاريخية⁽⁴⁷⁾ في تنظيم ذلك الاجتماع المحدد في شهر جانفي 1955⁽⁴⁸⁾ وحاجة الثورة إلى هيئة قيادية مركزية ، تكون لها الكلمة الفاصلة في القضايا السياسية والعسكرية التي تهم الثورة علي المستويين السياسي والعسكري خاصة وأن سياسة اللامركزية التي انتهجتها الثورة في مرحلتها الأولى 1954-1956 ، أدت إلى التباين في الإستراتيجيات المطبقة من قبل قيادات أركان المناطق.⁽⁴⁹⁾ ويرى بن يوسف بن خدة بأن الثورة كانت في حاجة ماسة إلى قيادة مركزية لتنسيق العمل السياسي والعسكري بين الولايات التاريخية ، وتكون الناطق الرسمي للثورة في الخارج.⁽⁵⁰⁾ فضلا عن حاجة الثورة الجزائرية إلى المرجعية القانونية التي تمثل مختلف هياكل وهيئات الثورة في الداخل و الخارج ، والتي تراعي في الحسبان الواقع السياسي العسكري وكذا كل الإمكانيات التي يمكن توظيفها ، و التي انطلاقا منها تحدد إستراتيجية جبهة وجيش التحرير

الوطني في الميدان.⁽⁵¹⁾ خاصة بعدما توسع نطاق الثورة جغرافيا وبشريا ، وانضمت إليها تنظيمات سياسية واجتماعية جديدة.⁽⁵²⁾ وأمام هذا الواقع الجديد الذي عرفته الثورة سنة 1956 وانعقاد أول مؤتمر لجهة التحرير الوطني تمت المحافظة على المبادئ التي أقرتها القيادة التاريخية ووضعت مبادئ أخرى ، والتي منها:

1) أولوية الداخل عن الخارج : يعد هذا المبدأ من المبادئ التي وضعها أعضاء القيادة التاريخية قبيل اندلاع الثورة تم تأكيده من طرف مؤتمر الصومام ، لكونه يتماشى وطبيعة الثورة الجزائرية المتميزة ببعدها الشعبي.⁽⁵³⁾ إلا أن عبان رمضان ، نقلا عن محمد عباس ، كانت له نظرة واقعية وهي أن الثورة في الداخل ، لا يمكن أن يقودها من هو بعيد عن الميدان ، ومن ثم فإن المنطق يفرض أن يكون الداخل أولى من الخارج.⁽⁵⁴⁾ ولتحسيد هذا المبدأ في الميدان قامت القيادة المنبثقة عن مؤتمر الصومام بما يلي :

- جعل مدينة الجزائر مقرا للجنة التنسيق والتنفيذ : التي أخذت من الولاية الرابعة لتكون مقرا لقيادة الثورة⁽⁵⁵⁾ وذلك لما تتوفر عليه مدينة الجزائر من إمكانات مادية ، بشرية وتنظيمية ، وهو ما سيعطي للثورة دفعا قويا على المستويين الوطني والدولي.⁽⁵⁶⁾ ورغم المعارضة التي أبدتها قائد المنطقة الرابعة عمر أوعمران لقرار جعل مدينة الجزائر منطقة مستقلة ، وتابعة للجنة التنسيق والتنفيذ ، بدلا من أن تبقى جزءا من الولاية الرابعة⁽⁵⁷⁾ إلا أن عبان رمضان تمكن من جعلها منطقة حرة⁽⁵⁸⁾ وبذلك اتخذت لجنة التنسيق والتنفيذ مدينة الجزائر مقرا لقيادتها.⁽⁵⁹⁾ ومن هنا يمكن القول بأن لجنة التنسيق والتنفيذ جعلت من مدينة الجزائر مقرا لها لكي تجسد مبدأ أولوية الداخل عن الخارج في الميدان ومن ثم تتمكن من تنسيق العمل السياسي والعسكري بين الولايات التاريخية طبقا للهدف الذي أنشئت من أجله ولكي تكون الثورة الجزائرية في منأى عن أي تأثير خارجي.

- وجود ثلثا أعضاء المجلس داخل التراب الوطني : بما أن المجلس الوطني للثورة الجزائرية هو أعلى هيئة للثورة التحريرية بين دورتي المؤتمر⁽⁶⁰⁾ ويمثل دور البرلمان لجهة التحرير الوطني ، ورمز للسيادة الوطنية.⁽⁶¹⁾ ولإعطاء الأهمية للداخل تقرر في مؤتمر الصومام ضرورة وجود ثلثي أعضاء المجلس داخل التراب الوطني⁽⁶²⁾ وفي حالة المداولات يتطلب حضور 12 عضوا من مجموع أعضاء المجلس سواء كانوا من الدائمين أو الإضافيين.⁽⁶³⁾ ومن هنا يمكن أن نستشف جملة من الحقائق ، والتي من بينها :

أ) أقر مؤتمر الصومام جعل أغلبية أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية ممن يتواجدون داخل التراب الوطني سواء من ممثلي الولايات التاريخية ، أو الاتحادات الوطنية المنضوية تحت لواء جبهة التحرير الوطني ، وهذا ما يجعل كل

الهيئة التنفيذية الممثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ ، وكذا أغلبية أعضاء الهيئة التشريعية الممثلة في المجلس الوطني موجودة داخل التراب الوطني ، وهو ما يساعد على تطبيق مبدأ أولوية الداخل عن الخارج.

ب) كما أن عدد 12 عضوا من أعضاء المجلس ، يكون كافيا لتمرير أي مشروع في حالة المداولات ، وهو عدد يمكن أن يوجد في الداخل دون اللجوء إلى الأعضاء المتواجدين في الخارج.

ورغم أن أحمد بن بلة لم يتقبل القرارات الصادرة عن مؤتمر الصومام ، خاصة ما يتعلق بمبدأي الأولويات ونظر إلى مبدأ أولوية الداخل عن الخارج على أنه إقصاء للقادة التاريخيين المسجونين بفرنسا.⁽⁶⁴⁾ كما أنه لم يتقبل فكرة وجود أعضاء سابقين في اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية ضمن لجنة التنسيق والتنفيذ ، مثل بن يوسف بن خدة وسعد دحلب.⁽⁶⁵⁾ وغيرها من الانتقادات التي وجهت لمؤتمر الصومام ، لا سيما ما يتعلق بقضية التمثيل على المستويين الداخلي والخارجي ، كما اعتبر أعضاء الوفد الخارجي بأن قرارات الصومام تتعارض مع مبدأ لا مركزية القيادة المتفق عليه من طرف القيادة التاريخية.⁽⁶⁶⁾ وأنه لا يجب التفريق بين قادة الداخل والخارج ولا بين السياسي والعسكري.⁽⁶⁷⁾ إلا أن القرارات الصادرة عن المؤتمر جسدت القيادة المركزية في الميدان ، كما جسدت مبدأ أولوية الداخل عن الخارج الذي تم إقراره من طرف القيادة التاريخية وأكده مؤتمر الصومام .

ومهما اختلفت الرؤى بين قادة الداخل والخارج حول ما يتعلق بمبدأ أولوية الداخل عن الخارج ، فإنه يمكن القول بأن هذا المبدأ أعد من طرف القيادة التاريخية قبيل اندلاع الثورة ، ولم يحصل بشأنه أي جدل ، لكنه لما كرس من طرف أعضاء المؤتمر ثارت حوله ثائرة الذين حسوا بالتغيب ، من أعضاء الوفد الخارجي. ومن هنا ندرك بأن سر الخلاف لا يكمن في المبدأ ، بقدر ما يتمثل في من سيقود الثورة ، خاصة بعدما استشهد كل من ديدوش مراد ومصطفى بن بولعيد ، واعتقال رابح بيطاط ، وأعضاء الوفد الخارجي ، وبرز نخبة جديدة من إطارات الثورة.

ورغم قصر الفترة الممتدة بين مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 وخروج لجنة التنسيق والتنفيذ من التراب الوطني في شهر فيفري 1957 والتي لا تتعدى ستة أشهر ، إلا أن المجاهد والمؤرخ محمد تقي يري بأن الثورة حققت فيها العديد من النتائج الإيجابية خاصة فيما يتعلق بتنسيق العمل المسلح بين الولايات ، ووضع الإستراتيجيات العسكرية في الميدان ، واتخاذ الإجراءات الفورية في مختلف القضايا السياسية ، العسكرية والاجتماعية التي تطرح على مستوى الولايات ، فضلا عن حل المشاكل المتعلقة بالأمور التنظيمية والهيكلية.⁽⁶⁸⁾ كما أن مبدأ أولوية

الداخل عن الخارج كرس الأفضلية لساحة المواجهة الميدانية التي يؤكد لها أسلوب الكفاح المسلح للثورة الجزائرية وهو بذلك جاء ليؤكد واقعا ملموسا ، تم تسطيره من طرف قادة المنظمة الخاصة وأكدته موثيق الثورة فيما بعد.

(2) تطبيق مركزية القيادة : ظل نظام لامركزية القيادة الذي اعتمدته القيادة التاريخية معمولا به إلى غاية انعقاد مؤتمر الصومام ، و اختير ذلك الأسلوب في القيادة ، نتيجة لعدة عوامل موضوعية تتعلق بخصوصية الثورة في مرحلتها الأولى 1954-1956 ، وتمكن من تحقيق الغايات التي طبق من أجلها⁽⁶⁹⁾ إلا أنه أحدث خللا في التنسيق ووحدة الرؤى بين المناطق ، جراء استقلالية كل منطقة عن غيرها ، وانعدام هيئة تنسيق داخل التراب الوطني الأمر الذي أدى إلى تكريس مبدأ القيادة الجماعية ، طبقا للقاعدة الهرمية ، التي تبدأ من نصف القسم إلى الولاية ثم القيادة الوطنية.⁽⁷⁰⁾ وبذلك أصبح لكل ولاية الحق في التصرف في مجالها الإقليمي وفقا لما تقتضيه صلاحيات قيادة أركانها ومجلسها الولائي ، وفي نفس الوقت تخضع للسلطة المركزية الممثلة في المجلس الوطني ولجنة التنسيق والتنفيذ⁽⁷¹⁾ و تم تطبيق هذا الأسلوب من القيادة تجنبا لأي شكل من أشكال الانقسام وحفاظا على مصلحة الثورة التي تقتضي جمع مختلف الفئات والتيارات في المهام وفي القيادة.⁽⁷²⁾ واستمرت القيادة الجماعية للثورة منذ انعقاد مؤتمر الصومام إلى غاية الاستقلال ، ففي الفترة الممتدة بين مؤتمري الصومام والقاهرة كانت فيها القيادة المركزية للثورة في الداخل، وتتابع عن قرب كل القضايا التي لها علاقة بالولايات سواء في مجال التشريع الثوري أو في مجال المتابعة والتنفيذ ، وفي شتى المجالات لا سيما في القضايا السياسية والعسكرية.⁽⁷³⁾ لكن بعد خروج لجنة التنسيق والتنفيذ من التراب الوطني خلال شهر فيفري 1957 ، ثم تبعها أعضاء المجلس الوطني وتشكيل الحكومة الحكومة المؤقتة ثم قيادة الأركان العامة للجيش بالخارج ، أصبح للثورة قيادة مركزية بالخارج ، وقيادات إقليمية تتمثل في المجالس الولائية.⁽⁷⁴⁾ وهذا يعني توسع مهام القيادة الجماعية للثورة ، فالقيادة المركزية المتواجدة في الخارج تقوم بدور التخطيط ، التشريع والتوجيه ، أما المجالس الولائية في الداخل فتقوم باقتراح الحلول للقضايا التي تتجاوز صلاحياتها ، ووضع الإستراتيجيات المحلية وفقا للسياسة العامة التي وضعتها الهيئات المركزية وتسيير شؤون الحرب في مختلف المجالات العسكرية ، السياسية ، الاقتصادية والاجتماعية . ومن ثم فإن مبدأ القيادة الجماعية تم توسيعه طبقا لتوسع الهيئات الثورية وتعدد صلاحياتها وتواجدها في كل من الداخل والخارج.

(3) أولوية السياسي عن العسكري : أولت القيادة التاريخية للثورة الجزائرية اهتماما بالغا للجانب السياسي خلال المرحلة الأولى من الثورة التحريرية ، ثم جسده مؤتمر الصومام في شكل مبادئ أساسية⁽⁷⁵⁾ ولعل الغاية من إعطاء

الأولوية للجانب السياسي عن العسكري تكمن في كون الهدف الرئيسي للثورة هو إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة في إطار المبادئ الإسلامية ، كما ورد في بيان أول نوفمبر⁽⁷⁶⁾ ويرى المجاهد والمؤرخ محمد تقيّة بأن الثورة الجزائرية كانت في حاجة إلى التنظير السياسي قبل العسكري.⁽⁷⁷⁾ ويعد العمل السياسي وسيلة لشرح أهداف الثورة على المستويين المحلي والدولي تجنباً لأي تأويل أو تغليب من وسائل الإعلام الفرنسية.⁽⁷⁸⁾ واضطر جيش التحرير الوطني إلى استخدام القوة العسكرية كوسيلة لاسترجاع السيادة الوطنية بعد فشل الطرق السياسية في تحقيق هذه الغاية.⁽⁷⁹⁾ وإذا كان العسكريون الذين شاركوا في مؤتمر الصومام أمثال (لخضر بن طوبال علي كافي ، عميروش أيت حمودة) قد تحفظوا على مبدأ أولوية السياسي على العسكري ، فإن ذلك يعود لتخوفهم من سيطرة عban رمضان على الثورة.⁽⁸⁰⁾ وليس للعمل السياسي في حد ذاته باعتبارهم كانوا مناضلين سياسيين في الحركة الوطنية قبل أن يصبحوا عسكريين.

وبما أن هؤلاء القادة كانوا أعضاء في المنظمة الخاصة ومن مفجري الثورة التحريرية فإن الاختلاف فيما بينهم لم يكن في المبادئ ولا في البرامج السياسية ، وإنما حول من له الحق في أن يحكم الآخر ، بالإضافة إلى أن تلك الإطارات لم يكن لها أي إشكال في بداية الثورة حول صفة القادة ، لكنها مارست المهام السياسية ثم العسكرية معا ، وإنما تحفظت من الطبقة السياسية المحترفة التي لم تكن مقتنعة بالحل العسكري ، والتحقّت بالثورة مؤخراً.⁽⁸¹⁾ ومن هنا ، لا يمكن تفسير هذا المبدأ على أنه تناقض في طبيعة جبهة التحرير الوطني ، التي جعلت من قادة جبهة التحرير الوطني أعضاء قياديين في المجالين السياسي والعسكري على السواء ، وفي نفس الوقت أعطيت الأولوية للقائد السياسي كما تدعيه بعض الدراسات⁽⁸²⁾ وما يمكن قوله أن القيادة الرباعية⁽⁸³⁾ شكلت من قادة عسكريين رغم أن مهامهم مختلفة ، و ذلك بدافع توحيد القيادة في جميع هياكل الثورة وجعلها تؤدي أدواراً متكاملة ومتناسقة والتي تمثل قيادة أركان الهيكل الثوري في شتى المستويات لضمان القيادة الجماعية . كما أن عban رمضان ركز على أولوية السياسي عن العسكري لإعطاء شمولية الثورة وجعل كل التشكيلات السياسية تشارك فيها ، وتحقيق تعبئة شعبية واسعة في أوساط الجزائريين ، وعدم اختصار الثورة في نخبة محدودة العدد والمتمثلة في أعضاء المنظمة الخاصة .

د . إلغاء مؤتمر القاهرة لمبادئ الأولويات : إذا كان مؤتمر الصومام قد أقر بوجود أولوية السياسي عن العسكري والداخل عن الخارج ، وجعل من مدينة الجزائر العاصمة مقراً للجنة التنسيق والتنفيذ . إلا أن ذلك لم

يعمر على أرض الواقع سوى ستة أشهر ، أي من أواخر أوت 1956 إلى أواخر فيفري 1957 ، نتيجة للتطورات السياسية والأمنية التي عرفتتها مدينة الجزائر ، والتي من بينها ، تولي روبر لا كوست (Robert Lacost) مصالح قيادة الشرطة في مدينة الجزائر بتاريخ 07 جانفي 1957 ، و تعيين الجنرال جاك ماسي (Jacques Massu) على رأس الفرقة العاشرة للمظليين ، وهو ما شكل خطرا على سكان مدينة الجزائر وضواحيها.⁽⁸⁴⁾ يضاف إلى ذلك ما ترتب عن إضراب الثمانية أيام و معركة الجزائر، مما اثر سلبا على الوضع السياسي والعسكري والأمني بالنسبة لقيادة الثورة ، ودفع بأعضائها إلى التوجه نحو الخارج ، على أن يكون ذلك الخروج مؤقتا في انتظار استتباب الأمن في العاصمة ثم يعودوا إلى مهامهم.⁽⁸⁵⁾ لكن بن يوسف بن خدة ، يتأسف على عدم تمكنهم من العودة إلى الجزائر قائلا ((لكن للأسف لم نعد إليها كما كان مقررا))⁽⁸⁶⁾ ويبدو أن هناك دافعا استراتيجيا كان وراء خروج أعضاء اللجنة من التراب الوطني يكمن في تغيير مقر اللجنة قصد التكيف مع التطورات التي عرفتتها الثورة على المستويين الداخلي والخارجي ويستدل عن ذلك من قول عبان رمضان ، نقلا عن محمد عباس ((لقد كبرت الثورة ويجب أن نكبر معها))⁽⁸⁷⁾ وبعد ما وصل عبان رمضان وسعد دحلب إلى المغرب بتاريخ 21 ماي⁽⁸⁸⁾ ووصل كريم بلقاسم ورفيقه بن يوسف بن خدة إلى تونس خلال شهر جوان من سنة 1957⁽⁸⁹⁾ والتقاء أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ في الخارج اتفقوا على تنظيم المؤتمر الثاني لجهة التحرير الوطني ، الذي عقد بالعاصمة المصرية القاهرة ما بين 20 و 27 أوت 1957 والذي حضره ثلاثة وعشرون مندوبا.⁽⁹⁰⁾ وترتب عن هذا المؤتمر إعادة النظر في المبادئ الصادرة عن مؤتمر الصومام ، والتي من بينها:

1) إلغاء مبدأ الأولويات : تقرر في هذا المؤتمر إلغاء مبدأ أولوية الداخل عن الخارج والسياسي عن العسكري واعتبار كل المحاربين في سبيل استرجاع السيادة الوطنية سواسية.⁽⁹¹⁾ ويعد مبدأ المساواة بين قيادات الثورة على اختلاف أماكن تواجدهم وتخصصهم مقبولا من الناحية النظرية ، نتيجة لتغير بعض المعطيات العملية التي لم تكن واردة في مؤتمر الصومام والتي منها :

- **إلغاء مبدأ أولوية الداخل عن الخارج :** وذلك لأن قيادة الثورة لم تعد موجودة داخل التراب الوطني منذ شهر أوت 1957 ، باستثناء أعضاء المجالس الولائية الذين اعتبروا أعضاء في المجلس الوطني للثورة الجزائرية بحكم المنصب.⁽⁹²⁾ وبما أنه تقرر في هذا المؤتمر رفع عدد أعضاء المجلس الوطني من 34 إلى 54 عضوا⁽⁹³⁾ ، وبهذا يكون عدد ممثلي الولايات التاريخية 24 عضوا ، من مجموع 54 عضوا في الخارج ، وهذا يعني أن أغلبية أعضاء المجلس الوطني

يتواجدون في الخارج ، وبالتالي لم يعد لمبدأ أولوية الداخل عن الخارج أي وجود سواء من حيث النصوص القانونية أو من حيث الواقع الميداني ، وحتى السياسيون الذي صادفوا على مبدأ أولوية الداخل عن الخارج في مؤتمر الصومام وجدوا أنفسهم مضطرين لتغيير موقفهم بحكم تواجدهم في الخارج⁽⁹⁴⁾ وصوت على قرار إلغاء مبدأ الأولويات أعضاء المجلس بالأغلبية الساحقة باستثناء عبان رمضان وسليمان دهلوس⁽⁹⁵⁾. وهناك من يرى بأن مؤتمر القاهرة أدى إلى تكريس أولوية الخارج عن الداخل⁽⁹⁶⁾.

- إلغاء مبدأ أولوية السياسي عن العسكري : ويتجلى ذلك من رفع عدد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ من 05 أعضاء إلى أربعة عشرة عضوا منهم خمسة أعضاء من القيادة التاريخية وهم (محمد بوضياف ، أحمد بن بلة حسين أيت أحمد ، محمد خيضر و رابح بيطاط) كأعضاء شرفيين . أما العاملون في الميدان فعددهم تسعة أعضاء منهم أربعة سياسيون هم (عبان رمضان ، محمد لامين دباغين ، فرحات عباس و عبد الحميد مهري) في حين قدر عدد العسكريين بخمسة أعضاء هم (محمود الشريف ، لخضر بن طوبال ، كريم بلقاسم ، عمر أوعمران وعبد الحفيظ بوصوف)⁽⁹⁷⁾ . وبهذا يمكن القول بأن التفوق العددي في لجنة التنسيق والتنفيذ أصبح لصالح العسكريين عكس العدد المنبثق عن مؤتمر الصومام ، بالإضافة إلى المهام الحساسة التي أسندت للعسكريين ، وأصبح الوزن الكبير داخل لجنة التنسيق لصالح العسكريين ، سواء من الناحية العددية ، أو من حيث المهام المسندة لهم. وهو ما سيعطي الأفضلية للعسكريين فيما بعد ، وقد يعود ذلك لأن البلاد كانت في حالة حرب ، وهي في حاجة لمن يفرض وجوده في الميدان ، ثم يأتي العمل السياسي ليترجم النتائج العسكرية التي حققها جيش التحرير الوطني ، أو لأن الفئة العسكرية التي تولت المسؤولية في لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية هم ممن كانوا سياسيين في الحركة الوطنية وهم الذين خططوا ثم فجروا الثورة التحريرية ، وبذلك يكونون قد جمعوا بين العمل السياسي النظري ثم العسكري الميداني. وعلى إثر اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ بتاريخ 04 أبريل 1958 والذي تقرر فيه تشكيل ثمانية دوائر بعدد أعضاء اللجنة⁽⁹⁸⁾ وأسندت الدوائر التي لها علاقة بالجيش ، الاستعلامات ، الداخلية والمالية للعقداء الخمسة الذين سبق ذكرهم⁽⁹⁹⁾. وبذلك تكون عملية أولوية العسكري عن السياسي قد أصبحت واقعا ملموسا.

هـ. تكريس دورة طرابلس ، لمبدأ أولوية الخارج عن الداخل : عقدت دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس ما بين 16 ديسمبر 1959 و 18 جانفي 1960، في ظروف صعبة ، تتمثل في الأزمة التي عرفتتها قيادة الثورة ، بين السياسيين من أعضاء الحكومة المؤقتة والعسكريين الممثلين في الباءات الثلاثة (بوصوف عبد الحفيظ

بن طوبال لخضر وبلقاسم الكريم) الأمر الذي أدى إلى الاحتكام إلى العقداء لفك الخصام⁽¹⁰⁰⁾ وهو ما أدى إلى عقد ما يعرف باجتماع العقداء العشرة⁽¹⁰¹⁾ ودام هذا الاجتماع نحو ثلاثة أشهر ، أي من شهر أكتوبر إلى شهر ديسمبر 1959 وتوج بعقد دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس⁽¹⁰²⁾ ، وكانت على شكل جلسات متتالية برئاسة فرحات عباس أو احد الوزراء عندما يتعلق الأمر بقطاعه.⁽¹⁰³⁾ وتوجت تلك الدورة بقرارات سياسية وعسكرية حاسمة في تاريخ الثورة الجزائرية ، أثرت على تطور مبدأ الأولويات بحيث:

1) من الناحية السياسية : نتج عن هذه الدورة عدة تطورات سياسية كان لها الأثر الأكبر على مبدأ الأولويات والتي من بينها :

- أدت إلى رفع عدد أعضاء المجلس الوطني من 54 عضوا إلى 65 عضوا⁽¹⁰⁴⁾ وأصبح هذا المجلس يتشكل من ممثلي الفيدراليات الثلاثة ، ومن أعضاء الحكومة المؤقتة ، ومن إدارات جيش التحرير الوطني المتواجدة في الحدود الشرقية والغربية ، فضلا عن أعضاء المجالس الولائية في الداخل⁽¹⁰⁵⁾ وهو ما جعل نسبة تمثيل أعضاء المجالس الولائية للثورة في الداخل لا تتعدى الثلث تقريبا أي بـ 24 عضوا من أصل 65 عضوا يمثلون المجلس الوطني . الأمر الذي أدى إلى إعطاء الأولوية للهيئات السياسية التابعة لجهة التحرير الوطني المتواجدة في الخارج ، عوضا عن الهيئات المتواجدة في الداخل ، حسب رأي القيادة العليا لمختلف الأسلحة الفرنسية في الجزائر⁽¹⁰⁶⁾ وهذا يعني أن الهيئات المركزية المشكلة من مختلف الهيئات السياسية والعسكرية سواء كان مركز عملها في الداخل أو الخارج هي التي تقرر ، وما على أعضاء المجالس الولائية إلا التنفيذ ، وهذا بالنسبة للقضايا المصيرية للثورة ، في حين لها حق الاجتهاد في القضايا المحلية .

كما رفع عدد أعضاء المجلس الوطني إثناء دورة طرابلس الثانية المنعقدة أثناء الفترة الممتدة ما بين 09 و 27 أوت 1961 من 65 عضوا إلى 71 عضوا ، لكن لم يحضره في الواقع سوى 28 عضوا .⁽¹⁰⁷⁾ ورغم أن عدد أعضاء المجلس قد وصل عشية الاستقلال إلى 115 ، إلا أن زهير احداون يرى بأنه مهما تطور عدد أعضاء المجلس إلا أن عدد الحاضرين في مختلف دوراته بقي يتراوح بين 30 و 40 عضوا .⁽¹⁰⁸⁾ و بالتزايد المضطرب لعدد أعضاء المجلس الوطني المتواجدين في الخارج ، وبقاء عدد إداراته في الداخل ثابتا ، خاصة وأن وثيقة المؤسسات المؤقتة للدولة الصادرة سنة 1960⁽¹⁰⁹⁾ أعطت حق التصويت بالنيابة للذين لم يسعفهم الحظ بحضور أشغال دورات المجلس

وهذا يعني بأن الأغلبية الساحقة ممن يصوتون على قرارات المجلس الوطني هم من الإطارات السياسية والعسكرية المقيمة في الخارج.

- أدت عملية غلق الحدود بواسطة خطي شال وموريس ، وصعوبة الاتصال بين الداخل والخارج بين سنتي 1962/1959 إلى ظهور نوع من الاستقلالية الداخلية للولايات التاريخية في تعاملها مع الهيئات المركزية.⁽¹¹⁰⁾ لا سيما بعدما أصبحت قيادتها غير قادرة على اتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب لحل للمشاكل التي تعاني منها الولايات. إلا أن تلك الاستقلالية تبقى محدودة ، وفي إطار ما تسمح قوانين الثورة ووفقا لما تقرره الهيئات المركزية المتواجدة في الخارج.

2) من الناحية العسكرية : منذ انتقال لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الخارج عمدت إلى إبقاء سلطتها على جيش التحرير الوطني بالداخل ، الأمر الذي جعلها تولي للجانب العسكري اهتماما كبيرا أثناء انعقاد المؤتمر الثاني لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة . وعلى إثر اجتماع أعضاء اللجنة بتاريخ 04 أبريل 1958 ، والذي انبثق عنه تشكيل ثمان دوائر⁽¹¹¹⁾ والتي أسندت من خلالها المهام ذات الأهمية الإستراتيجية للعسكريين⁽¹¹²⁾ ثم قيام كريم بلقاسم المسؤول عن دائرة الشؤون العسكرية بتشكيل لجنتي العمليات العسكرية الشرقية والغربية.⁽¹¹³⁾ وبذلك أصبحت الوحدات العسكرية لجيش التحرير الوطني المتواجدة بالولايات تابعة إما للقيادة المتمركزة بمنطقة غار الدماء بتونس بقيادة العقيد محمدي السعيد ، أو لقيادة هوارى بومدين المتواجد بمنطقة وجدة المغربية.⁽¹¹⁴⁾ وبذلك يكون جيش التحرير الوطني في الداخل أصبح سنة 1958 مقسما بين قيادتين إحداهما في تونس والأخرى بالمغرب. ولما شكلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، التي تم الإعلان عن تأسيسها بتاريخ 19/09/1958 استقرت هي الأخرى بالخارج وأصبح جيش الولايات خاضعا لوزارة القوات المسلحة بقيادة كريم بلقاسم.⁽¹¹⁵⁾ رغم انه لم يكن موجودا بالداخل و مهمة وزارته تقتضي أن يكون وزير القوات المسلحة بمثابة قائد أركان الثورة التحريرية ومتواجد في الميدان ، لكن ذلك لم يحصل في الواقع . ولما عقدت دورة طرابلس الأولى للمجلس الوطني للثورة الجزائرية المذكورة أعلاه أصدرت مجموعة من القرارات العسكرية ، والتي أعطيت بموجبها صلاحيات القيادة العسكرية للهيئات الموجودة بالخارج بحيث :

- تشكيل قيادة الأركان العامة للجيش بتاريخ 23 جانفي 1960 ، والتي أوكلت لها مهام القيادة العليا لجيش التحرير الوطني في كل من الداخل و الخارج ، وتضطلع بكل ما له علاقة بالجيش ، في قضايا التكوين والتدريب

والتسليح ، فضلا عن مهام التسليح وكل المعدات العسكرية.⁽¹¹⁶⁾ ومهما كانت النتائج التي حققتها هذه الهيئة في الميدان ، إلا أنها حسب العقيد محمد زرقيني استطاعت أن تقلص من نفوذ الباءات الثلاثة⁽¹¹⁷⁾ وأصبحت هي القوة الفعلية للجيش.⁽¹¹⁸⁾ خاصة بعدما أصبحت تحظى بالأولوية في تنظيم الجيش وهيكلته حسبما يرى عبد الرحيم لمشيبي.⁽¹¹⁹⁾ في حين يرى جاك سيمون (Jacque Simon) بأن هواري بومدين بعدما جمع قيادتي الأركان الشرقية والغربية تحت سلطته ، أصبح يسعى بطريقة سرية للوصول إلى السلطة.⁽¹²⁰⁾ بل وهناك من يرى بأن هواري بومدين عمل على تقييد الحكومة المؤقتة عن التحكم في جيش التحرير الوطني ، وبالأخص جيش الحدود وأتممها بالتقصير في أداء مهامها.⁽¹²¹⁾ ومهما تعددت الآراء عن كيفية تشكيل قيادة الأركان العامة للجيش والانجازات العسكرية التي حققتها في مجال هيكلة وتطوير جيش الحدود ، إلا أن جل الدراسات التاريخية تؤكد على حقيقة أساسية هي أن دورة طرابس الأولى للمجلس الوطني المنعقد في أواخر سنة 1959 وبداية 1960 فتحت المجال لتفوق جيل جديد من العسكريين بقيادة هواري بومدين ، وتراجع دور الجيل القديم الذي يمثل قادة الولايات المتمثل في الباءات الثلاثة . وكان لهذا الجيش الدور الكبير في حسم أزمة صائفة 1962 لصالح جيش الحدود والولايات المتحالفة معه ، على حساب الحكومة المؤقتة والولايتين الثالثة والرابعة اللتان تحالفتا معها.

3) من الناحية الاقتصادية : نظرا للصعوبات الاقتصادية التي واجهتها الثورة التحريرية سنة 1959 جراء غلق الحدود بواسطة خطي موريس⁽¹²²⁾ وشال⁽¹²³⁾ ومن ثم صعوبة إدخال الدعم المادي من الخارج نحو الولايات التاريخية الأمر الذي دفع بالهيئات المركزية للثورة سنة 1959 إلى اتخاذ قرار يقضي باستقلالية الولايات التاريخية فيما يتعلق بحصولها على مواردها المالية ، وسبل إنفاقها.⁽¹²⁴⁾ كما كلفت كل ولاية بتقديم الدعم المادي للهيئات المركزية بمبلغ سنوي يتراوح ما بين 600 و 700 مليون فرنك فرنسي.⁽¹²⁵⁾ و حسب إحدى الدراسات الفرنسية المتخصصة في الجوانب المالية لجهة التحرير الوطني الصادرة بتاريخ 21/10/1959 ، فإن القيمة الإجمالية لنفقات الولايات التاريخية قدرت بـ 9400 مليون فرنك فرنسي ، في الوقت الذي قدرت فيه نفقات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في الخارج بمبلغ يتراوح ما بين 9600 و 9800 مليون فرنك فرنسي.⁽¹²⁶⁾ وإذا تأملنا في ظاهر هذه الأرقام فإنه يمكن القول بأن الهيئات المركزية للثورة في الخارج استأثرت لنفسها بأكثر قدر من الأموال ، كما كلفت قادة الولايات بالمساهمة في ميزانية تلك الهيئات ، لكن إذا ما عدنا إلى واقع الثورة الجزائرية وأساليب تمويلها وتمويلها فإننا ندرك حقيقة الأمر المتمثل في كون الثورة في الداخل كانت تتلقى كل أشكال الدعم المادي من الشعب عكس هيئاتها في الخارج التي رغم تلقيها الدعم المادي من الخارج ، لكنها مضطرة لدفع ثمن احتياجاتها نقدا لكونها بعيدة عن الشعب.

الخاتمة: ومن هنا يمكن أن ندرك بأن التيار الاستقلالي في الجزائر الممثل في حزب الشعب الجزائري الذي انبثقت عنه حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، والتي نشطت في الميدان السياسي بين سنتي 1946 - 1962 ، والتي رغم الصعوبات التي واجهتها في الميدان ، إلا أنها حددت هدفها السياسي المتمثل في استرجاع السيادة الوطنية وسعت لتحقيق هذه الغاية بعدة وسائل تنظيمية ، تهدف في مجملها وضع الإطار القانوني لعملها وتعبئة الرأي العام الوطني حول مشروعها ، وتوفير الشروط المادية الضرورية ، واستمر هذا المسعى إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية ، التي حدد لها أعضاء القيادة التاريخية جملة من الأولويات التي تعد بمثابة ضوابط أساسية للعمل المسلح تتماشى وطبيعة الثورة الجزائرية . إلا أن التطور المرحلي للثورة ، وما شاهده من تغيرات البعض منها ناتج عن ظهور جيل جديد من القيادة بعد استشهاد بعض القادة الذين فجروا الثورة واعتقال البعض الآخر ، وكذا انتقال قيادة الثورة من الداخل إلى الخارج ، وتوسع الهيئات القيادية ، حيث ظهر المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ في مؤتمر الصومام ، كما أصدر مؤتمر القاهرة توصية بتشكيلها الحكومة المؤقتة ، ثم انبثق عن الدورة الأولى التي عقدها المجلس الوطني بطرابلس تشكيل قيادة عليا خاصة بجيش التحرير الوطني ، تمثلت في قيادة الأركان العامة للجيش . كما عرفت الفترة الممتدة بين سنتي 1957-1959 تكثيف السلطات الفرنسية لعملية مراقبة الحدود الشرقية والغربية للبلاد ثم غلقها ، وكل هذا أثر بشكل كبير على تطور مبدأ أولويات الثورة الجزائرية وتغير في موازين قواها السياسية والعسكرية ، وتطور استراتيجياتها الميدانية وفقا للظروف المحيطة بها ، والإمكانات المادية والبشرية المتاحة ، وكذا للتطور الدبلوماسي الذي قامت به القيادة المركزية للثورة في الخارج . ولعل ذلك يوحي بأن مبدأ الأولويات الذي يبدو في الظاهر متغيرا ومتناقضا ، لكنه في الحقيقة متجدد ومساير للتطور الذي عرفتته الثورة لكون المبادئ التي سبق ذكرها ما هي في الواقع إلا استراتيجيات تتماشى والظروف المحلية ، الفرنسية والدولية ، وهو ما يعبر عن عبقرية قادة الثورة في تسيير شؤون الحرب والتكيف مع الأوضاع الصعبة بغية تحقيق الهدف الأساسي الذي حدد قبيل اندلاع الثورة والمتمثل في استرجاع السيادة الوطنية ، وهو ما تحقق بالفعل.

الهوامش

(1) ولد بن يوسف بن خدة يوم 23 فيفري 1920 بالبرواقية من ولاية المدية ، درس في مرحلته الثانوية ، بثانوية ابن رشد (حاليا) بالبليدة ، تحصل على البكالوريا سنة 1943 ، ليلتحق بكلية الطب والصيدلة ، ليتخرج بشهادة صيدلي ، انخرط سنة 1942 بحزب الشعب الجزائري ، وفي سنة 1947 أصبح عضوا في اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية ثم أميننا عاما لها بين سنتي 1951-1954 وبعد اندلاع الثورة التحريرية ألقي عليه القبض من طرف السلطات الاستعمارية ، ولم يطلق سراحه إلى غاية شهر ماي من سنة 1955 . عين في مؤتمر الصومام عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ. وفي الفترة ما بين 1957-1961 مثل جبهة التحرير في كل مثل الصين، يوغوسلافيا وغيرها. وفي شهر أوت 1961 عين رئيسا للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وفي يوم 19 مارس 1962 كان له شرف الإعلان عن وقف إطلاق النار . عاش في صائفة 1962 الأزمة التي نشبت بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني بقيادة العقيد بومديني ، مما دفعه إلى الانسحاب من الميدان تجنبا لإراقة الدماء. وفي شهر أوت 1989 أسس حزبا سياسيا سماه بحركة الأمة . وبعد تعرضه لمرض عضال توفي بن يوسف بن خدة ببيته بالجزائر العاصمة يوم 04 فيفري 2003.

(2) بن يوسف بن خدة ، جذور أول نوفمبر 1954 ، ترجمة مسعود حاج مسعود ، دار الشاطبية للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية الجزائر 2012 ، ص 103.

(3) محمد يوسف ، الجزائر في ظل المسيرة النضالية " المنظمة الخاصة " تقديم وتعريب ، محمد الشريف بن دالي حسين منشورات دار تالة ، الجزائر 2007 ، ص 107.

(4) هي منظمة سرية شبه عسكرية ، تدعى بالمنظمة السرية ، أو الخاصة ، والتي شكلت على إثر انعقاد المؤتمر الثاني لحركة انتصار الحريات الديمقراطية يومي 15 و 16 فيفري 1947 ببوزريعة ثم ببلكور ، وأوكلت لها مهمة التفكير والإعداد للعمل المسلح ، من حيث الجوانب القانونية ، المادية والبشرية . وعرفت المنظمة منذ تاريخ تأسيسها سنة 1947 إلى تاريخ اكتشافها سنة 1950 ثلاث قيادات أركان ، ترأسها كل من محمد بلوزداد ، حسين أيت أحمد و أحمد بن بلة.

(5) مصطفى سعداوي ، المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة أول نوفمبر ، مطبعة متيجة ، الجزائر 2009 ص 47.

(6) يحي بوعزيز ، السياسة الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري ، دار البصائر للنشر والتوزيع ، الجزائر 2008 ، ص 33.

(7) Yves Michaud , **la Guerre d'Algérie 1954-1962**, Edition Odile Jacobe ,Paris 2004, p .p.49/50.

(8) C.A.O.M.G.G.A, 7G/1203 , « **Etude sur L'Armée de Libération Nationale** » p.p. 8/10.

(9) أحمد بوحوم ، العلاقات التاريخية للولاية الرابعة مع الهيئات المركزية للثورة الجزائرية بالخارج بين سنتي 1957-

1962 ، رسالة دكتوراه ، نوقشت بقسم التاريخ جامعة الجزائر 02 ، في شهر فيفري ، سنة 2017 سنة ، ص.ص.25/21.

(10) S.H.A.T , 1H 2853 , Dossier N° 01 « **Bulletins de Renseignements du Service de Liaisons Nord Africaines de la Préfecture de Constantine en Février 1947-Avril 1950.**

(11) Bernard Lefevre , **L'Occident en Péril** , Editions Latines , Paris 2004 , p.p.145/155.

(12) مصطفى سعداوي ، مرجع سابق ، ص 107.

(13) محمد تقيّة ، الثورة الجزائرية ، المصدر الرمز والمآل ، ترجمة عبد السلام عزيزي ، دار القصة للنشر ، الجزائر 2010 ص 141.

(14) Mohamed Harbi , **le F.L.N, Mirage et Réalité**, Edition Jeune Afrique, Paris 1980, p91.

(15) محمد بوضياف ، التحضير لأول نوفمبر ، ترجمة العربي كبوية ، دار الخليل القاسمي للنشر والتوزيع ، الجزائر 2010 ، ص 38.

(16) عيسى كشيدة ، مهندسو الثورة ، تقديم عبد الحميد مهري ، ترجمة موسى اشور ، منشورات الشهاب ، الجزائر 2003 ص 63.

(17) محمد بوضياف المصدر السابق ، ص. ص 40/39

(18) محمد عباس ، نصر بلا ثمن ، الثورة الجزائرية 1954-1962 ، دار القصة للنشر ، الجزائر 2007 . ص 59 .

(19) Amar Boudiaf : **essai historique** , Edition Société des Ecrivaines , Paris 2007 , p 23.

(20) أحمد بوحوم ، مرجع سابق ، ص.ص.45/42.

- (21) صالح بلحاج ، تاريخ الثورة الجزائرية ، صانعو أول نوفمبر 1954، دار الكتاب الحديث ، الجزائر 2010، ص 140.
- (22) Henri Jacquin , **la Guerre Secrete en Algérie** , Edition Olivier Orban , France 1977, p.p 81/86.
- (23) اختلفت الآراء حول تاريخ عقد هذا الاجتماع ، فمحمد بوضياف يشير إلى النصف الثاني من شهر جوان ، وحدده عيسى كيشيدة بتاريخ 26 جوان ، وحدده آخرون ، أمثال YEYES COURRIERE ، بوعلام بن حمودة ، ومحفوظ قداش وغيرهم ببتاريخ 25 جوان من سنة 1954.
- (24) ورد في تقرير المنظمة الوطنية لمجاهدي ولاية الجزائر ، **المقدم للملتقى الجهوي لتاريخ الثورة الجزائرية** ، المنعقد بتيبازة ما بين 01 و 03 ماي 1983 ، ص 4. نقلا عن المجاهد محمد مرزوقي بأن عدد الذين حضروا الاجتماع 21 مناضلا وليس 22 بحث تغيب عبد القادر خليفني ، وبعث نيابة عنه قاسي عبد الرحمان فلم يقبله ديدوش مراد وبقي العدد 21 فقط. أما محمد بوضياف فقد استخدم في كتابه التحضير لأول نوفمبر ، مصدر سابق (ص43) كلمة اجتماع الإثنين والعشرين . كما استخدم عيسى كيشيدة في كتابه مهندسو الثورة ، مصدر سابق ص (70) كلمة الاثنين والعشرين أيضا.
- (25) رابح بيطاط ، تعقيب في الملتقى الوطني الأول لتاريخ الثورة ، الطريق إلى نوفمبر ، مصدر سابق ، ص 89 .
- (26) محمد عباس ، **ثوار عظماء** ، دار هومة للنشر والتوزيع ، الجزائر 2012 ص 263 .
- (27) عمار بن عودة ، **مجلة الباحث** ، الصادرة بالجزائر ، جويلية 1982 ، العدد رقم 01 ، ص 280.
- (28) محمد لعموري ، **القرص المضغوط** ، المعد من طرف وزارة المجاهدين ، حول تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية ، قسم الشهادات.
- (29) محمد بوحوم ، مرجع سابق ، ص.ص 59/56.
- (30) محمد بوضياف ، المصدر السابق ص 53.
- (31) عمار بن عودة ، **مجلة الباحث** ، العدد 02 ، الصادرة بالجزائر في نوفمبر 1984 ، ص 05 .
- (32) المنظمة الوطنية للمجاهدين ، **الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون** ، تعقيب عمر أوعمران ، المجلد الاول ، الجزء الثالث ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر (د.ت) ص.ص 77/76.
- (33) نفس المصدر ، تعقيب عمار بن عودة ، ص 61 .
- (34) نفس المصدر ، تعقيب عمر أوعمران ، ص 77.
- (35) نفس المصدر ، تعقيب رابح بيطاط ، ص.ص 15/14.
- (36) المصدر نفسه ، ص 15.
- (37) يقصد بالقيادة التاريخية لجنة الست المتواجدة في الداخل والمتمثلة في محمد بوضياف ، مصطفى بن بولعيد ، ديدوش مراد كرتم بلقاسم ، رابح بيطاط ومحمد العربي بن مهيدي ، وكذا أعضاء الوفد الخارجي المتمثل في أحمد بن بلة ، حسين أيت احمد ومحمد خيضر.

(38) محمد بوضياف ، مصدر سابق ، 65.

(39) Bélaid Abane , **" L'Algérie en Guerre " Abane Ramdane el les fusils de la Rébellion** ,
Edition L'Harmattan , Paris 2008, p179.

سليمان الشيخ ، الجزائر تحمل السلاح " دراسة في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة " ، ترجمة محمد حافظ الجمالي
منشورات الذكرى الأربعين للإستقلال ، الجزائر 2002 ، ص 78.
(40)

(41) Harbi , le F.L.N, Mirage et Réalité, op-cit , pp 173/174.

(42) بوضياف مصدر سابق ، ص 65.

(43) Harbi , le F.L.N, Mirage et Réalité, op-cit , p 173.

(44) بوضياف مصدر ، سابق ، ص 67.

(45) محمد تقيّة ، المصدر السابق ، ص 502 .

(46) مبروك بلحسين ، المراسلات بين الداخل والخارج " الجزائر والقاهرة 1954-1956 " ، دار القصبة للنشر ، ترجمة
الصادق عماري ، الجزائر 2004، ص 200.

(47) نتيجة لاستشهاد ديدوش مراد قائد المنطقة الثانية بتاريخ 18 جانفي 1955 ، واعتقل قائد المنطقة الأولى مصطفى بن بولعيد
بتاريخ 12 فيفري 1955 ثم استشهاده بتاريخ 23 مارس 1956. أما قائد المنطقة الرابعة رابح بيطاط فقد تم اعتقاله بتاريخ 23
مارس 1955. أما المنسق الوطني محمد بوضياف فقد خرج من التراب الوطني يوم 26 أكتوبر 1954 بهدف نشر بيان أول نوفمبر
في الخارج والإعلان عن الثورة ولم يتمكن من العودة إلى التراب الوطني إلى غاية الاستقلال. وهو ما حال دون عقد الاجتماع
المرتقب في شهر جانفي 1955.

(48) بوضياف ، مصدر سابق ، ص 67.

(49) Harbi , le FLN Mirage et Réalité op-cit p.p 172/173.

(50) بن يوسف بن خدة ، مواقف وشهادات ، دار الأمة ، الطبعة الأولى ، الجزائر 2007 ص 68.

(51) C.A.O.M. G.G.A.7G/1203 , Dossier « **Organisation du F.L.N.en Algérie** » la Plate
Forme de la Soummam.

(52) انضم الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري لجهة التحرير الوطني بتاريخ 22 أبريل 1956 ، كما انضمت جمعية العلماء
المسلمين الجزائريين إلى جبهة التحرير. وبتاريخ 24 فيفري 1956 شكل الاتحاد العام للعمال الجزائريين تحت لواء جبهة التحرير
الوطني ، كما شكل الاتحاد العام للطلبة الجزائريين ، بتاريخ 19 ماي من نفس السنة ، وشكل الاتحاد العام للتجار الجزائريين يوم
14 سبتمبر 1956 ، تحت لواء جبهة التحرير الوطني أيضا .

(53) وزارة المجاهدين ، وثائق مؤتمر الصومام ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر 1996 ، ص .ص. 33/29.

- (54) محمد عباس ، نصر بلا ثمن " الثورة الجزائرية 1954-1956 ، مرجع سابق ص 248.
- (55) وزارة المجاهدين ، وثائق مؤتمر الصومام ، مصدر سابق ، ص 15.
- (56) بن يوسف بن خدة ، مواقف وشهادات ، مصدر سابق ، ص 87/80.
- (57) صالح بلحاج ، مرجع سابق ، ص 296.
- (58) محمد الصغير هلايلي " مذكرات " شاهد على الثورة في منطقة الأوراس ، دار القدس العربي ، الجزائر 2012 ، ص.ص. 255/250.
- (59) عبد الله مقلاتي ، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954-1962 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2012 ، ص 93.
- (60) يحي بوعزيز ، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين ، الجزء الثالث ، القسم الثالث " وثائق جبهة التحرير الوطني " 1954-1962 " دار الغرب للنشر والتوزيع (د ، ت)، ص 60.
- (61) بن يوسف بن خدة ، شهادات ومواقف ، دص 74.
- (62) يحي بوعزيز ، وثائق جبهة التحرير الوطني ، المصدر السابق ، ص 61.
- (63) Mohamed Harbi , **les Archives de la Révolution Algérienne** , Edition Dahlab,Alger 2010,p165.
- (64) سليمان الشيخ ، مرجع سابق ، ص 400.
- (65) محمد تقيّة مصدر سابق ص 237.
- (66) الطاهر زيري "العقيد" ، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين (1929-1962) ، منشورات المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار الجزائر 2008، ص 164.
- (67) نفس المصدر ، ص 165.
- (68) محمد تقيّة ، مصدر سابق ، ص 321.
- (69) ينظر ص.ص. 8/7.
- (70) المنظمة الوطنية للمجاهدين ، الملتقى الوطني لكتابة تاريخ الثورة للولاية الثالثة ، المنعقد بتيزي وزو بتاريخ 1985/08/07 ص 06.
- (71) محمد تقيّة ، مصدر سابق ، ص 200.
- (72) محمد العربي الزيري ، تاريخ الجزائر المعاصر ، الجزء الثاني ، المطبعة الشعبية للجيش ، الجزائر 2007 ، ص 53.
- (73) C.A.O.M.Boite 91.3F/144 « **Comité de Coordination et d'Exécution** »
- (74) المنظمة الوطنية للمجاهدين ، التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الثالث ، لتسجيل أحداث الثورة التحريرية للفترة ما بين 20 أوت 1956 إلى 31 ديسمبر 1958 ، (د.ت) ص 26.

(75) Organe Centrale du Front de Libération Nationale, **Extraite du Procès Verbale du Congrès du 20 Aout 1956**. El Moudjahid, tome 01,N°03 imprimé en Yougoslavie , juin 1962 p 61.

(76) وزارة المجاهدين ، نداء أول نوفمبر ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 د، ت ، ط .

(77) تقيّة ، مصدر سابق ص 318.

(78) جبهة التحرير الوطني ، المحافظ السياسي ، د.ت.ن / د.م.ن.

(79) سليمان الشيخ ، مرجع سابق ص 75.

(80) صالح بلحاج ، أزمت جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956- 1965 ، دار قرطبة ، الطبعة الأولى ، الجزائر 2006 ص 15.

(81) مسعود عثمانى ، الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر 2011، ص 249.

(82) Centre d'Etudes Internationales, **Maroc – Algérie Analyses Croisées d'un Voisinage Hostile**, Edition Karthala Paris 2011, p71.

(83) قائد الولاية مثلا سياسي وعسكري برتبة عقيد ، وبمساعدة المحافظ السياسي (رائد) والمسؤول العسكري (رائد) وكذا مسؤول الإعلام والاتصال (رائد) ونفس الشيء بالنسبة لباقي هياكل الثورة مع الاختلاف التنازلي في الرتب العسكرية.

(84) محمد عباس ، نصر بلا ثمن ، مرجع سابق ، ص 228.

(85) محمد تقيّة ، مصدر سابق ص.ص، 1336/135.

(86) الطاهر أيت حمو، رجال صنعوا التاريخ " لقاء مع الرئيس بن يوسف بن خدة "، دار الخلدونية ، الطبعة الأولى ، الجزائر 2011 ، ص 113.

(87) محمد عباس ، نصر بلا ثمن مرجع سابق ، ص 228.

(88) سعد دحلب ، المهمة منجزّة من استقلال الجزائر ، منشورات دحلب ، الجزائر 1986 ، ص 60.

(89) الطاهر أيت حمو ، مرجع سابق ، ص 114

(90) Benyoucef Ben khedda , **L'Algérie à l'indépendance " la Crise de 1962 "** Edition Dahlab, Alger1997, p 132.

(91) Ibid , p 133.

(92) علي كافي ، مذكرات الرئيس علي كافي " من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962 " الطبعة الثانية ، دار القصبة للنشر ، الجزائر 2011، ص 278.

(93) Harbi , les Archives de la Révolution Algérienne , op-cit , p 175.

(94) عمر بن داود ، من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني " مذكرات مناضل " ، ترجمة أحمد بن محمد بكلي، دار القصبة للنشر ، الجزائر 2007 ، ص 216.

(95) Harbi , les Archives de la Révolution Algérienne , op-cit , 178.

(96) بلحاج صالح ، أزمت جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956- 1965 ، مرجع سابق ص 17.

(97) Benyoucef Ben khedda , L'Algérie à l'indépendance " la Crise de " 1962 op -cit , p 135.

(98) بعد تصفية عبان رمضان بتاريخ 27 ديسمبر 1957.

(99) Harbi, les Archives de la Révolution Algérienne, op-cit, p 183.

(100) علي كافي ، مصدر سابق ، ص.ص.310/308.

(101) العقدة العشرة ، هم ، عبد الحفيظ بوصوف ، لخضر بن طوبال ، بلقاسم كريم (الباءات الثلاثة) ، محمدي السعيد (القيادة الشرقية) هوارى بومدين (القيادة الغربية) عبيدي الحاج لخضر (الولاية الأولى) ، علي كافي (الولاية الثانية) ، محمد أمزيان اعزون ، المدعو محمد بريوش واسمه الثوري السعيد (الولاية الثالثة) سليمان دهيلس (الولاية الرابعة) ، دغين بودغن بن علي المعروف بالعقيد لطفي (الولاية الخامسة) .

(102) محمد تقيّة ، مصدر سابق ، ص.ص.570/569.

(103) Centre Nationale d'Archives, **Répertoire C.N.R.A , G.P.R.A, Dossier N° 1 Document N° 11 , le 26/12/1959. et Document N°12,le 27/12/1959**

(104) Ibid , le 18/12/1959.

(105) C.N.A. Dossier « **C.N.R.A » Institutions Provisoires** , p.p 1/5.

(106) **C.A.O.M. Boîte 7G/1214 , Dossier** sur Commandement en Chef des Forces en Algérie **Etat major interarmes** , 2ème Bureaux , Section Extérieur , Alger le 22/06/1960.

(107) Ben youcef Ben khedda , L'Algérie à L'Indépendance , op -cit 140.

(108) زهير إحدادن ، "المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، مهامه وصلاحياته" ، مجلة أول نوزفمبر ، العدد 173 سنة 2009 ، ص 54.

(109) Centre Nationale d'Archives , Répertoire C.N.R.A , Institutions Provisoires de l'Etat Algérienne .

(110) سليمان الشيخ ، مرجع سابق ، ص 469.

(111) الدوائر الثمانية التي شكلتها لجنة التنسيق والتنفيذ بتاريخ 04 أبريل 1958 ، هي الشؤون العسكرية ، التموين والتسليح الاتصالات والعلاقات العامة ، العلاقات الخارجية ، المالية ، الداخلية والتنظيم الإداري ، الشؤون الاجتماعية والثقافية ولجنة الإعلام.

(112) Harbi, les Archives de la Révolution Algérienne, op-cit, p 183.

(113) Mohamed Harbi ,et Gilbet Meynier ,le **F.L.N, Document et Histoire 1954-4962** , Edition Casbah , Alger 2004 , p.p 498/499.

(114) بحيث أصبحت الولايات ، الأولى، الثانية والثالثة، تابعة للجنة العمليات العسكرية الشرقية، في حين أصبحت الولايات الرابعة ، الخامسة والسادسة تابعة للجنة العمليات العسكرية الغربية.

- (115) C.A.O.M , G.G.A. Dossier « **F.L.N.** » **Note de renseignement**, délivré par le Commissaire chef de service département des renseignements généraux de médéa (R.Palentini) N° 4525 le 20/09/1958. »
- (116) حسين بن مقدم ، **مذكرات اللواء " حرب التحرير الوطنية "** الجزائر دار القصة للنشر 2014، ص 196.
- (117) يقصد بالباءات الثلاثة ، بوصوف عبد الخفيظ ، بن طوبال لخضر وبلقاسم كريم ، وهم أصحاب النفوذ الكبير في لجنة التنسيق والتنفيذ ، ثم في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.
- (118) Mohamed Zerguini , **Une Vie de Combatats et de lutte " Témoignages et Appréciations 1941–1962"** Edition Algériennes En-Nahdha , Alger 2000 ,p125.
- (119) Abderrahim Lamchichi , **L'Algérie en Crise** , Edition L'Harmtan 1991, p 228.
- (120) Jacques Simon, **Algérie l'Abandon Sons la Défaite (1958–1962)** Edition L'Harmattan, paris 2009.p133.
- (121) Pierre – Louis Fort et Christiane Chaulet Achour , **la France et L'Algérie 1962**,Edition Kartala 2014, p 27.
- (122) نسبة إلى وزير الدفاع الفرنسي أندري موريس الذي عرضه على الحكومة الفرنسية بتاريخ 26 جوان 1957، وتمتد مدة تطبيقه ما بين شهري جوان وأكتوبر 1957 ، وقدر طوله على الحدود التونسية بـ 400 كلم و على الحدود المغربية وبـ 500 كلم
- (123) نسبة إلى صاحبه شال موريس قائد القوات المسلحة في الجزائر ، الذي أنجز ما بين ديسمبر 1958 و أبريل 1960، وقدر طوله على الحدود التونسية بـ 460 كلم ، وبـ 700 كلم على الحدود المغربية .
- (124) C.A.O.M , G.G .A.7G/1201.Dossier Financement du F.L.N.
- (125) Gilbert Meynier , **Histoire Intérieure du F.L.N , 1954–1962** , Edition Casbah , Alger 2003 p.p 473/474.
- (126) C.A.O.M, G.G.A ,7G/1201, Dossier « Financement du F.L.N 1957–1959 , op-cit , p.p 01/24.